

هجمات الحوثيين تصيب 73 مدنيًا في أربع مدن سعودية



الثلاثاء 8 سبتمبر 2026 08:30 م

أعلن التحالف الذي تقوده السعودية إصابة 73 مدنيًا، بينهم نساء وأطفال، جراء هجمات نفذتها جماعة أنصار الله «الحوثيون» على مناطق جنوب المملكة، متوعدًا برد حازم

وطالت الاعتداءات، بحسب المتحدث باسم التحالف، أعيانًا مدنية واقتصادية في أبها وخميس مشيط وجازان ونجران، وسط تحذيرات سعودية من خطورة التصعيد وتداعياته على الأمن والاستقرار

إصابات تطال النساء والأطفال

قال اللواء الركن تركي المالكي، المتحدث باسم تحالف دعم الشرعية في اليمن، إن الهجمات الحوثية الأخيرة تمثل تصعيدًا خطيرًا يستوجب مواجهته بإجراءات عملياتية حازمة

وأوضح المالكي أن الاستهداف شمل منشآت وأعيانًا مدنية واقتصادية داخل المدن الأربع، وأن الاعتداءات أسفرت عن إصابة ثلاثة وسبعين مدنيًا، بينهم أطفال ونساء

وجاء إعلان التحالف بعد وقت قصير من إعلان الحوثيين مهاجمة أهداف داخل المملكة، بينما تظل تفاصيل المواقع المستهدفة ونتائج كل هجوم بحاجة إلى توضيحات إضافية

وتضع الحصيلة المعلنة سلامة السكان في مقدمة تداعيات التصعيد، خصوصًا أن وجود نساء وأطفال بين المصابين يكشف امتداد آثاره المباشرة إلى الفئات المدنية الأكثر عرضة للخطر

ولم تتضمن المعلومات المتاحة توزيع المصابين على المدن المستهدفة، أو تحديد أعداد النساء والأطفال، كما لم توضح طبيعة الإصابات ومستويات خطورتها أو احتياجات المصابين العلاجية

كذلك، لا يوضح النص المعلن ما إذا كانت الحصيلة مرتبطة بموجة واحدة من الهجمات، أم تشمل اعتداءات متتالية، وهو تفصيل أساسي لفهم نطاق الواقعة

ويظل رقم المصابين منسويًا إلى التحالف، بوصفه الجهة التي أعلنت الحصيلة، دون أن تتضمن المادة المتاحة توثيقًا طبيًا مستقلًا أو بيانات تفصيلية من المستشفيات

ولا تتوافر تفاصيل كافية بشأن الوسائل المستخدمة في الاعتداءات، بما يمنع الجزم بنوع الأسلحة أو عدد المقذوفات أو المسارات التي اتخذتها للوصول إلى المناطق المستهدفة

كما لم تُعرض معلومات تفصل بين الإصابات الناجمة عن إصابات مباشرة للمواقع وتلك التي قد ترتبط بتساقط شظايا، ولذلك تبقى آلية وقوع الإصابات غير محسومة

وتكتسب هذه التفاصيل أهمية تتجاوز الجانب العسكري، لأنها تساعد على تحديد احتياجات الحماية والإغاثة، وتقدم صورة أدق عن الأخطار التي واجهها السكان أثناء الهجمات

وتبقى متابعة أوضاع الجرحى جزءًا أساسيًا من استكمال الخبر، خصوصًا مع غياب معلومات عن أعداد من غادروا المستشفيات أو الحالات التي تتطلب استمرار الرعاية الطبية

وفي ظل هذه الفجوات، تبدو الحصيلة البشرية أوضح نتائج الاعتداءات المعلنة، بينما تحتاج بقية التفاصيل الميدانية إلى بيانات إضافية تمنع الخلط بين الوقائع والتقديرات الأولية

التحالف يلوّح بإجراءات عملياتية

أكد المالكي أن قيادة القوات المشتركة للتحالف ستتخذ الإجراءات العملية اللازمة لمواجهة الحوثيين، مشددًا على التعامل بحزم مع الهجمات التي استهدفت الأراضي والمنشآت السعودية

ويحمل هذا الموقف تلويحًا برد عسكري، لكنه لا يتضمن، وفق المعلومات المتاحة، تحديدًا لتوقيت العمليات المحتملة أو نطاقها أو طبيعة الأهداف التي يمكن استهدافها

ومن ثم، فإن الحديث عن عملية محددة أو ضربات وشيكة يظل استنتاجًا يتجاوز البيان، ما لم تصدر إعلانات لاحقة توضح القرارات والإجراءات التي اتخذتها القيادة

وبالتوازي، أدانت وزارة الخارجية السعودية استهداف الأعيان المدنية والاقتصادية، وأكدت تمسك المملكة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أراضيها ومقدراتها وسلامة المواطنين والمقيمين في مواجهة الاعتداءات

وشدد الموقف السعودي على رفض استمرار الهجمات، وربط احتواء الأزمة بوقف التصعيد، مع توجيه دعوة للمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته تجاه تهديدات أمن المنطقة

ويشير الجمع بين التحذير العسكري والإدانة الدبلوماسية إلى استخدام مسارين متوازيين: إعلان الاستعداد للرد، والسعي إلى حشد موقف دولي يضغط لوقف الهجمات ومنع تكرارها

لكن فاعلية هذا المسار ستوقف على التطورات الميدانية التالية، وعلى ما إذا كانت الأطراف ستتجه إلى احتواء التصعيد أو توسيع نطاق العمليات والردود المتبادلة

فأي رد عسكري قد يفتح مرحلة جديدة من المواجهة إذا أعقبته هجمات إضافية، بما يزيد احتمالات تعرض مناطق أخرى للخطر ويعقد فرص استعادة التهدئة

وفي المقابل، فإن وقف الهجمات يمكن أن يحد من اتساع الأزمة، لكنه يحتاج إلى مؤشرات عملية تتجاوز التصريحات، وتنعكس على سلامة السكان واستقرار المناطق المستهدفة

ولا تتضمن المعلومات المتاحة إعلانًا عن وساطة جديدة مرتبطة بهذه الواقعة، أو تفاهات لوقف الهجمات، لذلك يصعب الحديث عن مسار تهدئة قائم بالفعل حاليًا

وتبقى حماية المدنيين معيارًا أساسيًا لتقييم التطورات المقبلة، سواء تعلق الأمر بمنع تكرار الاستهداف داخل السعودية أو بتداعيات أي عمليات عسكرية محتملة داخل الأراضي اليمنية

وبين الوعيد بالرد وغياب تفاصيل التنفيذ، تظل طبيعة الخطوة التالية غير محسومة، فيما يمنح سقوط هذا العدد من المصابين الأزمة وزناً يتجاوز تبادل الرسائل العسكرية

الأضرار الاقتصادية لم تتضح

أشار التحالف إلى استهداف أعيان اقتصادية إلى جانب المواقع المدنية، لكن المعلومات المتاحة لا تتضمن حصيلة محددة للخسائر المادية أو أسماء المنشآت التي تعرضت لأضرار

ولا توجد في النص تفاصيل تؤكد توقف إنتاج أو تعطيل خدمات أو تضرر مرافق بعينها، ما يستدعي الفصل بين إعلان الاستهداف وثبوت وقوع خسائر اقتصادية

كما أن غياب أرقام للأضرار لا يعني بالضرورة عدم وقوعها؛ فقد تتطلب عمليات الفحص والتقييم وقتًا قبل إعلان النتائج وتحديد حجم الخسائر بصورة دقيقة

وفي الاتجاه المقابل، لا يجوز اعتبار محاولة استهداف منشأة دليلاً على إصابتها، أو تحويل الحديث عن أهداف اقتصادية إلى تأكيد بوقوع تعطيل واسع للنشاط

وتتطلب معرفة الأثر الفعلي بيانات من الجهات المشغلة والمنشآت المعنية، تتناول سلامة المرافق واستمرار العمل وحالة العاملين وأي إجراءات احترازية أُتخذت عقب الهجمات الأخيرة

وقد تفرض الاعتداءات، من حيث الاحتمال، أعباء مرتبطة بتعزيز الحماية أو مراجعة إجراءات الطوارئ، لكن تقدير تكلفتها يحتاج إلى معلومات لا توفرها البيانات المتاحة

ويبرز هنا الفرق بين الخسائر المباشرة، مثل إصابة منشأة أو تلف معدات، والآثار غير المباشرة التي قد تنشأ عن الاضطراب أو تعليق بعض الأنشطة احترازيًا

ولا يمكن الجزم بتحقيق أي من هذه الآثار في الواقعة الحالية، لأن المعلومات المنشورة تركز أساسًا على الإصابات البشرية والتحذير العسكري، دون تقييم اقتصادي تفصيلي

ويزيد تعدد المدن المذكورة الحاجة إلى بيانات منفصلة لكل موقع، إذ لا تعني الإشارة إلى أربع مدن تساويها في حجم الاستهداف أو الإصابات أو الأضرار

أما تقدير التداعيات الأوسع، فيرتبط بمدة التصعيد وتكرار الهجمات وطبيعة الردود، وهي عوامل لم تتضح بعد، ولا تسمح بتوقعات قاطعة بشأن المسار الاقتصادي والأمني

وتبقى الأولوية العاجلة استكمال المعلومات عن المصابين وتأمين المناطق المعرضة للخطر، بالتوازي مع إعلان نتائج تقييم المنشآت، حتى تتضح الصورة بعيدًا عن التهويل أو التقليل

وبين حصيلة بلغت 73 مصابًا وتهديد التحالف برد حازم، يقف مسار الأزمة أمام اختبار واضح: احتواء الهجمات أو الانزلاق إلى مواجهة أوسع يدفع المدنيون كلفتها